Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السابع - العدد التاسع عشر || تاريخ الإصدار 2026-10-20

التحولات السياسية في الدولة العباسية: أسبابها وتأثيراتها

Political Transformations in the Abbasid State: Causes and Impacts

م. م. عبد اللطيف عباس مطير

Assistant Lecturer Abdul Latif Abbas Mutair

وزارة التربية العراقية - المديرية العامة لتربية محافظة المثنى

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss71942

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
تتناول هذه الدراسة التحولات السياسية في الدولة العباسية، من قيامها سنة ١٣٢هـ إلى سقوط بغداد سنة ٦٥٦هـ، وتهدف إلى تتبع تغير مراكز النفوذ داخل بنية الحكم، وبيان الأسباب التي أسهمت في ذلك، ثم توضيح تأثيراتها في مؤسسات الدولة وعلاقتها بالأقاليم والمجتمع، وقد اعتُمد المنهج التاريخي التحليلي من خلال قراءة دراسات منشورة في مواقع المجلات والجامعات، مع التمييز بين الوقائع التي تعرضها تلك الدراسات وبين التفسيرات التي تقدمها، ومراعاة اختلاف المراحل والظروف التي أحاطت بكل تحول سياسي، وبناءً على ذلك نُظمت المادة في ثلاثة مباحث تتناول مسار التحولات وأسبابها وتأثيراتها.

وقد أظهرت الدراسة أن انتقال الدعوة العباسية إلى دولة اقتضى تثبيت مركز الحكم وتنظيم الوزارة والدواوين، ثم تغيرت العلاقة بين الخليفة والقادة العسكريين مع اتساع نفوذ الجند وظهور إمرة الأمراء والنفوذ البويهي والسلجوقي، غير أن هذا المسار تضمن أيضاً محاولات لاستعادة استقلال الخلافة، وفترات من المبادرة السياسية والإدارية، كما تبين تداخل الصراع على ولاية العهد مع تنافس رجال القصر والوزراء والقادة، واتصال ذلك بالأزمات المالية والحركات المعارضة.

أما التأثيرات فقد ظهرت في تضييق صلاحيات بعض الخلفاء واضطراب المناصب واتساع الحكم المحلي، فضلاً عن انعكاس الصراع على الموارد وطرق التجارة والأحوال الاجتماعية، في حين استمرت مؤسسات التعليم والتدوين في بعض مراحل التراجع السياسي، ومن ثم خلص البحث إلى أن التحولات العباسية لا تُفسر بعامل منفرد، وأن نتائجها اختلفت بحسب المرحلة والمجال، وأوصى بمقارنة روايات المصادر وتوسيع دراسة الصلة بين السياسة والمال والإدارة والمعرفة.

الكلمات المفتاحية: الدولة العباسية، التحولات السياسية، الخلافة، القوى العسكرية، الإمارات المستقلة.

Abstract

This study examines political transformations in the Abbasid state from its establishment in 132 AH to the fall of Baghdad in 656 AH, with particular attention to changing centres of influence within government, the causes of these changes, and their consequences for institutions, provinces, and society, using a historical analytical approach grounded in published scholarship and distinguishing reported events from the interpretations offered by individual studies.

The discussion is organised into three sections addressing the course, causes, and effects of political change; it follows the transition from a missionary movement to a state with a capital, a vizierate, and administrative departments, then considers military influence, the office of chief commander, and Buyid and Seljuq ascendancy, while also identifying attempts to recover caliphal independence and periods of renewed administrative initiative.

The findings connect succession disputes with competition among courtiers, administrators, and military commanders, alongside financial pressures and opposition movements; consequences included restrictions on caliphal authority, unstable appointments, provincial autonomy, and disruption of resources, trade, and social conditions, while educational institutions and historical writing continued in some periods of political weakness; the study therefore concludes that these transformations require explanations sensitive to period and context, rather than a single general cause, and recommends comparing historical accounts and extending research into the relationships between political authority, finance, administration, and knowledge.

Keywords: Abbasid state, political transformations, caliphate, military powers, autonomous emirates.

المقدمة

يمثل انتقال الحكم إلى العباسيين مدخلاً لدراسة التحولات السياسية التي عرفها تاريخ الخلافة، فقد سبقت قيام الدولة دعوة سرية تدرجت في نشاطها وتنظيمها حتى انتهت بإقامة الحكم العباسي سنة ١٣٢هـ، كما عُرضت في الدراسات المتخصصة صلة هذا التحول بالظروف السياسية المحيطة بالدعوة ومواقف القوى المشاركة فيها، ومن ثم فإن دراسة الدولة تبدأ بتتبع انتقالها من حركة تسعى إلى الحكم إلى سلطة قائمة، مع مراعاة اختلاف مصالح الجماعات التي ارتبطت بقيامها، وهذا ما يجعل النشأة جزءاً من تفسير طبيعة التحولات اللاحقة (عبد، ٢٠٢٣).

وقد اتجهت بعض الدراسات إلى تفسير التحول من خلال العلاقة بين قوة الخلفاء وموقع الجيش والإدارة، إذ تناولت دراسة الخلفاء العباسيين الأوائل قيام نظام مركزي، ثم اتساع تأثير القيادات العسكرية في القرار السياسي، وربطت ذلك بالانقسامات الداخلية وإدارة العلاقة مع القوى التي اعتمدت عليها الخلافة، ومن هنا فإن دراسة القوة في بدايات الدولة تتصل بتتبع الأدوات التي استندت إليها، وكيف تغير موقعها داخل الحكم، مع إبقاء هذا التفسير ضمن المرحلة المدروسة وعدم تعميمه على عصور الخلافة جميعها (القدحات، ٢٠٢٥).

ومن جهة أخرى، تناولت مراجعة نقدية للكتابات المتعلقة بالخلافة العباسية فصل التاريخ السياسي عن الحياة الاقتصادية والثقافية، وبينت أهمية وصل المركزية الإدارية بالتكامل الاقتصادي ورعاية المعرفة، كما ناقشت التصور الذي يجعل التجربة العباسية مساراً من الصعود إلى الازدهار ثم الانهيار، وأكدت استمرار القوة الرمزية للخلافة خلال مراحل اللامركزية السياسية والعسكرية، ولذلك يقتضي تتبع التحولات النظر في علاقات هذه المجالات، بدلاً من الاكتفاء بتعاقب الخلفاء، وقراءة التغير السياسي ضمن سياقه المؤسسي والاجتماعي والمعرفي (مانع، ٢٠٢٦).

كما أظهرت دراسة السياسة الدبلوماسية خلال القرن الثالث الهجري أن ضعف السلطة المركزية وصعود القوى الإقليمية فرضا على الخلافة تنويع وسائل التعامل، فشملت السفارات وتبادل الهدايا والمراسلات والمعاهدات، والاعتراف بالحكام المحليين مقابل ولاء اسمي، غير أن فاعلية هذه الأدوات ظلت مرتبطة بقدرة الخليفة ومركز الحكم، ومن ثم تقدم العلاقات الخارجية مجالاً لفهم التكيف مع توزيع القوة، وتوضح أن المحافظة على مكانة الخلافة اتصلت بالتفاوض والاعتراف السياسي، فضلاً عن استعمال القوة العسكرية (Alsaraeh, 2026).

وفي هذا السياق، يبين عرض التاريخ الإيراني في العصر الإسلامي أن الدعوة العباسية وجدت أنصاراً بين جماعات فارسية وقبائل عربية في خراسان، وقد أتاح نجاحها مشاركة أوسع في الإدارة والثقافة، كما برزت أسر البرامكة وبني سهل ضمن هذا الإطار، غير أن مقتل أبي مسلم أعقبته حركات سياسية ودينية استند بعضها إلى ذكراه، وبذلك اجتمعت في بيئة التأسيس قوى التأييد والمعارضة، ومن هنا تبرز أهمية تتبع تغير مصالح القوى المشاركة، دون افتراض ثبات مواقفها بعد انتقال العباسيين من الدعوة إلى الدولة (Yarshater, 2004).

وعليه، تحتاج قراءة التحول السياسي إلى التمييز بين القوة التنفيذية والمرجعية الرمزية، فقد أوضح بوزورث بقاء مكانة الخلفاء لدى قوى إقليمية طلبت ألقابهم وعهود تقليدهم رغم تضاؤل سلطتهم المباشرة، كما بين أن دخول السلاجقة بغداد لإنقاذ الخلافة من البويهيين لم ينهِ القيود المفروضة عليها، ومن خلال ذلك تتحدد زاوية البحث في متابعة تغير ممارسة السلطة وتعدد الأطراف المشاركة في توجيهها، ثم بيان اختلاف آثار هذا التغير، مع إبقاء الوقائع ضمن زمانها ومجالها السياسي (Bosworth, 1982).

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تفسير تغير موقع الخليفة داخل الحكم العباسي، وتحديد العلاقة بين الصراع على السلطة وتوزيع الصلاحيات بين مؤسسات الدولة والقوى المؤثرة فيها، ويتفرع عنها التساؤل عن اختلاف قدرة الخلفاء على ممارسة الحكم، وصلته بالجيش والإدارة والموارد والأقاليم، فضلاً عن آثاره الاجتماعية والثقافية، ولذلك يجمع البحث بين تتبع الوقائع وقراءة العلاقات التي تربط أسبابها بنتائجها.

أهمية البحث وأهدافه

تنبع أهمية البحث من دراسة تغير ممارسة السلطة وعلاقتها بالمؤسسات والأقاليم والمجتمع، ويهدف إلى تتبع مراحل التحولات السياسية وأسبابها العسكرية والإدارية والاقتصادية، ثم توضيح نتائجها في سلطة الخليفة ووحدة الدولة والحياة العامة، كما يميز بين استمرار مؤسسة الخلافة وقدرتها الفعلية على اتخاذ القرار، ويقدم عرضاً للمادة المنشورة يراعي اختلاف الفترات والقوى الفاعلة، ويربط السياسة بالنتائج الاجتماعية والثقافية.

تساؤلات البحث

- كيف تشكلت التحولات السياسية في الدولة العباسية، وما أبرز أسبابها وتأثيراتها؟
- ما المراحل التي تغيرت خلالها مراكز النفوذ وعلاقة الخليفة بالقوى العسكرية والإدارية؟
- كيف أسهم الصراع على الخلافة وولاية العهد في اضطراب الحكم؟
- ما أثر تنافس القادة والوزراء ورجال القصر في توجيه القرار السياسي؟
- ما العلاقة بين الأزمات المالية والأوضاع الاجتماعية والحركات المعارضة؟
- كيف انعكست التحولات على مؤسسات الحكم ووحدة الدولة وعلاقة المركز بالأقاليم؟
- إلى أي مدى اختلفت آثار التراجع السياسي في الاقتصاد والمجتمع والتعليم والتدوين؟

حدود البحث ومنهجه

تغطي الدراسة المدة من قيام الدولة العباسية سنة ١٣٢هـ/٧٥٠م إلى سقوط بغداد سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م، وتتخذ العراق وبغداد مركزاً للتحليل مع تناول الأقاليم بحسب صلتها بمشكلة البحث، وقد اعتُمد المنهج التاريخي التحليلي في قراءة الدراسات المنشورة عبر مواقع المجلات والجامعات، ثم عُرضت المادة بإعادة صياغة موثقة، أما الدراسات التي أتيح ملخصها دون متنها فقد اقتصر استعمالها على ما ورد صراحة في الملخص، دون نسبة المعلومات إلى صفحات لم تُقرأ، كذلك أُبقيت عناوين الدراسات كما نُشرت عند اضطراب بعض مقابلات التواريخ.

الدراسات السابقة وموقع البحث منها

عُرض في دراسة استراتيجية الدعوة العباسية ترابط القيادة والتنظيم والمجال الجغرافي والرموز السياسية في نجاح الدعوة، وقد بُين دور النقباء والدعاة واتصالهم بالإمام، إلى جانب دور (أبي مسلم الخراساني) في تطور الحركة، ومن خلال ذلك تتحدد عناصر التحول الأول الذي أوصل العباسيين إلى الحكم، في حين يتجه البحث الحالي إلى متابعة تغير ممارسة السلطة بعد قيام الدولة، ثم ربط مسارها بأسباب التحولات وتأثيراتها عبر مراحل متعددة، دون الادعاء بأن هذا الربط يغني عن الدراسات المتخصصة بكل مرحلة (اللهيبي، ٢٠١٩).

هيكل البحث

يتألف البحث من ثلاثة مباحث مترابطة، يتناول الأول مسار التحولات السياسية من قيام الدولة إلى تغير مراكز النفوذ ومحاولات استعادة سلطة الخلافة، ويبحث الثاني أسبابها من خلال ولاية العهد والتنافس داخل الحكم والعوامل المالية والحركات المعارضة، أما الثالث فيتناول تأثيراتها في مؤسسات الدولة وعلاقة المركز بالأقاليم والاقتصاد والمجتمع والثقافة، ثم تُعرض الخاتمة والنتائج والتوصيات وقائمة المراجع، ويُستخدم كل مرجع مرة واحدة في العرض النظري.

المبحث الأول مسار التحولات السياسية في الدولة العباسية

المطلب الأول قيام الدولة العباسية وتأسيس السلطة المركزية

قامت الدعوة العباسية على تنظيم سري سبق إعلان الدولة، واعتمد على اختيار الدعاة وإدارة الاتصال بين القيادة والأنصار، وقد ساعدت السرية في تجنب رقابة السلطة الأموية، بينما تدرجت الدعوة نحو امتلاك القوة البشرية والعسكرية اللازمة لتحقيق هدفها، وبناءً على ذلك ارتبط نجاحها بقدرتها على الجمع بين العمل التنظيمي والتعبئة السياسية والتحرك العسكري، ولم يقتصر الانتقال إلى الحكم على إعلان البيعة، إذ سبقته مراحل من إعداد الأنصار وتنسيق جهودهم وتوجيه نشاطهم في المناطق التي تحركت فيها الدعوة (شيخ، ٢٠٢٥).

أما دور أبي مسلم في تطور الدعوة خلال المرحلة التي سبقت قيام الدولة، فيظهر من خلال نشر الدعاة في خراسان وتنظيم الأنصار وإعلان الرموز التي حملتها الحركة، فقد واجه في البداية تحفظ بعض قادتها، ثم تعزز موقعه بتأييد الإمام إبراهيم وبازدياد أتباعه، وبعد ذلك انتقل إلى تنظيم القوة العسكرية ومواجهة والي الأمويين، وتوضح ترجمته أن نجاحه استند إلى العمل الدعوي وإدارة التنافس القائم في الإقليم، كما تحذر من الجزم بالروايات المتعارضة عن أصله، ومن ثم فإن تتبع قيام الدولة يحتاج إلى التمييز بين دوره التنظيمي الثابت وبين الأخبار المختلف فيها عن نسبه وخلفيته (Yūsofī, 1983).

غير أن انتقال الدعوة إلى الحكم لم ينهِ التنافس بين قادتها، فقد أثار تعيين أبي مسلم على دعاة خراسان اعتراضات بين بعض كبار الدعاة العرب، ثم استمر الجدل بعد قيام الدولة في أعقاب نجاح الدعوة وتبدل السلطة واتخذ صورة الخلاف بينه وبين المنصور حين كان أميراً لخراسان، وتبين الدراسة أن لكل طرف حججه ومآخذه على الطرف الآخر، وأن تصاعد التنافس على السلطة انتهى بمقتل أبي مسلم، وبذلك لم يكن تثبيت المركز مجرد استمرار للتعاون السابق، بل تضمن حسم العلاقة بين الخليفة وقائد يملك نفوذاً إقليمياً وعسكرياً، وهو ما يفسر حضور الصراع داخل مرحلة بناء السلطة نفسها (علي، ٢٠٢٥).

أما تثبيت مركز الحكم بعد انتقال الدعوة إلى دولة، فقد ارتبط ببناء العاصمة، إذ أمر (أبو جعفر المنصور) ببناء بغداد سنة ١٤٥هـ/٧٦٢م، وقد اختير لها موقع على الضفة الغربية لدجلة، في حين اتخذت المدينة تخطيطاً مدوراً ارتبط بالأبواب والقصور والجامع والأسواق، كما أسهم موقعها في استقبال البضائع من جهات مختلفة، ومنها الهند والصين وبلاد الروم، وبذلك جمعت العاصمة بين مقر الخلافة والنشاط التجاري، وعُرفت بمدينة السلام ومدينة المنصور، وهو ما يبرز اقتران وظيفة الحكم بخصائص الموقع التجاري في هذه الحالة (وهم، ٢٠٢٦).

ولم يقتصر تثبيت السلطة في عهد المنصور على مواجهة الخصوم، بل ارتبط كذلك بتنظيم الموارد ومتابعة أعمال الإدارة، فقد بينت الدراسة الخاصة بفكره الاقتصادي اهتمامه بالعمران والنشاط الاقتصادي في ولايات الدولة وفي مختلف أرجائها خلال سنوات خلافته، وربطت استقرار الحكم بالتخلص من المنافسين وقمع الثورات المناهضة له، كما أبرزت المتابعة والمحاسبة الشديدة ضمن سياسته في إدارة الأموال، ومن ثم فإن

بناء المركز السياسي ظهر متصلاً بأعمال مالية وعمرانية موازية، إذ عالجت الدراسة هذه الجوانب بوصفها أجزاء من جهوده في تثبيت أركان الدولة، وهو ما يوضح تلازم الاستقرار السياسي وإدارة المصالح الاقتصادية في مرحلة التأسيس (حاجي، ٢٠٢٢).

أما على مستوى تنظيم الحكم، فقد استقرت الوزارة في العصر العباسي الأول بوصفها مؤسسة رسمية تتصل بإدارة شؤون الدولة، وكان الوزير يعاون الخليفة ويتولى أعباء تنفيذية وإدارية، مع الإشراف على الدواوين والخراج وشؤون ترتبط بالجيش، وتوضح الدراسة المتخصصة أن المنصب اكتسب مرتبة تالية للخلافة وتأثر بخبرات إدارية فارسية، ومن ثم ارتبط تثبيت السلطة المركزية بوجود جهاز يتوسط بين الخليفة ومرافق الدولة، ويعالج اتساع الأعمال التي تحتاج إليها الإدارة، بدلاً من اقتصار المعاونة على المشورة الشخصية وحدها (أحمد، ٢٠٢٦).

وإلى جانب الوزارة، اكتسب البريد مكانة متقدمة في صلة الخليفة بمرافق الدولة والأقاليم التي امتد إليها سلطان الخلافة، فقد ورث العباسيون هذا الديوان ثم توسعوا في تنظيمه، وجعلوا له إدارة تعنى بإيصال الأخبار بصورة مستمرة، كما اختير القائمون عليه من الموثوقين لنقل المعلومات المتعلقة بالأقاليم وبالمعارضين، وتوضح الدراسة أن استعماله ارتبط بمناهضة الحركات الخارجة والمحافظة على سلطان الخلافة، ولذلك لم تكن وظيفته محصورة في حمل الرسائل، بل اتصلت بمتابعة الأحوال السياسية وأعمال السلطة، ومن هنا يظهر أن مركزية الحكم احتاجت إلى انتظام المعرفة بما يجري خارج مقر الخليفة، فضلاً عن إصدار الأوامر من العاصمة (صارم وآخرون، ٢٠٢٣).

المطلب الثاني صعود النفوذ العسكري وتغير موقع الخليفة

شهدت بنية الحكم تغيراً مع اتساع نفوذ القادة الأتراك في الجيش ومؤسسات الدولة، فقد تجاوز تأثيرهم القيادة العسكرية إلى التدخل في تنصيب الخلفاء وعزلهم وفي أعمال الإدارة، كما عُرضت الخلافة والوزارة والدواوين والبريد والشرطة في الدراسة الخاصة بهذه المرحلة بوصفها مرافق امتد إليها ذلك النفوذ، كذلك ارتبط اتخاذ سامراء عاصمة بتجمع الجند والقادة فيها، ومن جهة أخرى حاول بعض الخلفاء الابتعاد عن ضغطهم بتغيير مقر الإقامة، ومن هنا تظهر صلة المكان الذي تقيم فيه الخلافة بتوازن القوة داخل الحكم (ملحم، ٢٠٢٤).

وقد ارتبط هذا التغير بتحول في تركيب القوة العسكرية وطرق تمويلها، إذ يبين بوزورث تراجع دور الحرس الخراساني واتساع شراء الغلمان الأتراك، ولا سيما في عهد المعتصم، مع وجود بدايات أسبق لذلك، كما يوضح الانتقال من الحشود المحلية والقبلية إلى جيش محترف دائم تُدفع أرزاقه من موارد الخزانة، ثم استعمال تخصيص الإيرادات عند ضعف انتظام الجباية، وبذلك لم يكن تغير عناصر الجيش منفصلاً عن تنظيم المال، بل واكبه تبدل في العلاقة بين الجند والموارد التي تعيلهم، وهو ما يجعل دراسة المؤسسة العسكرية مرتبطة ببنية الإدارة والإنفاق في الدولة (Bosworth, 1986b).

ومن جهة أخرى، يوضح تنظيم ديوان الجيش أن القوة العسكرية احتاجت إلى إدارة تختص بالتجنيد وشراء الدواب وحفظ سجلات الجند وخيولهم، كما كانت العروض العسكرية تُجرى في بغداد أو خلال الحملات، وقد يحضرها الخليفة بنفسه، وتبين دراسة منصب العارض أن إدارة هذه الأعمال كانت ترتبط بالخبرة الكتابية والمالية، ومن ثم ينبغي التمييز بين قيادة القوات في القتال وبين تدبير حاجاتها الإدارية، إذ تكشف هذه الوظائف عن استمرار أدوات للتسجيل والمراجعة والإنفاق، حتى حين تتغير موازين النفوذ بين الخليفة وقادة جيشه، وتنتقل بعض هذه التقاليد إلى الدول الإقليمية اللاحقة (Bosworth, 1986a).

ولفهم تدرج هذا النفوذ، تميز الدراسة بين مرحلة ازدياد مكانة القادة منذ عهد المعتصم، ومرحلة تثبيت مواقعهم في عهد الواثق، ثم اتساع تدخلهم في شؤون الحكم خلال العصر العباسي الثاني في المدة التي تناولتها الدراسة، فقد تولوا مناصب كبرى وأصبح الوزراء يتحسبون لانتقامهم، كما ارتبط انشغالهم بالصراعات الداخلية بتعرض الثغور للغارات، وامتدت نتائج التنافس إلى بغداد وسامراء، ومن ثم فإن انتقال النفوذ إلى القيادات العسكرية لم يظهر في واقعة معزولة، بل تكشفه صلة التعيينات العليا واضطراب الوزارة والنزاع داخل الجيش، وما رافق ذلك من توتر سياسي واجتماعي وتدهور في بعض الأحوال المعيشية (الجبوري، ٢٠٢٤).

وتقدم سياسة المتوكل مثالاً على محاولة الحد من صعود القادة، وقد عُرض في الدراسة الخاصة بعهده سعيه إلى التخلص من بعضهم، ومحاولة نقل مقر الخلافة إلى دمشق، ثم بناء المتوكلية، كما ربطت ترتيب ولاية العهد بمشروعه لحصر الحكم في أبنائه وتقليص النفوذ العسكري والإداري والمالي للقادة، غير أن هذه الترتيبات أسهمت في تأجيج التنافس داخل بيته، واستغل القادة الخلاف للتحالف مع المنتصر وقتل الخليفة، وبذلك تداخل الصراع الأسري مع المقاومة العسكرية لسياسة المتوكل، وانتهت محاولته إلى نتيجة معاكسة عززت تدخل القادة في مؤسسة الخلافة وإدارة الدولة (أبو شكر، ٢٠٢٢).

كما تتبعت دراسة الجند الأتراك انتقال دورهم من دعم الخلافة عسكرياً إلى التدخل في سياستها الداخلية، واتخذت اعتماد المعتصم عليهم وتنظيم معسكراتهم في سامراء مدخلاً لعرض هذا التحول، ثم تابعت أثرهم في تعيين الخلفاء وعزلهم وفي توجيه القرار داخل البلاط، ولذلك فإن صعودهم يمثل تغيراً في موقع القوة التي أنشأتها السلطة لخدمتها، إذ أصبح نفوذ بعض قادتها يتجاوز المهمة القتالية إلى ممارسة التأثير السياسي، ومن هنا يتضح أن فهم المرحلة يستلزم تتبع العلاقة المتغيرة بين المؤسسة العسكرية ومركز الخلافة، مع مراعاة اختلاف دور القادة ومواقف الخلفاء عبر الفترات التي شملتها الدراسة (يحيى، ٢٠٢٦).

وتبلور انتقال مركز القرار بصورة أوضح في منصب (أمير الأمراء)، الذي ارتبط بتصاعد سلطة القادة العسكريين على حساب سلطة الخلافة، فقد جمع صاحبه نفوذاً في الإدارة والجيش والجباية، بينما ضاقت قدرة الوزير على ممارسة اختصاصاته في ظل تنافس مراكز القوة، وأدى الصراع حول هذا المنصب إلى عزل الوزراء وسجنهم ومصادرة أموالهم، وأحياناً قتلهم، لذلك أصبح تغير شاغلي المناصب متصلاً بتقلب موازين القوة داخل الدولة، وأسهم ذلك في اضطراب الجهاز الإداري وتراجع استقرار السلطة المركزية (سليمان، ٢٠٢٦).

المطلب الثالث النفوذ البويهي والسلجوقي ومحاولات استعادة سلطة الخلافة

وفي العهد البويهي اتخذ التنافس على السلطة صورة العلاقة بين دار المملكة ودار الخلافة، وتوضح دراسة المدة بين سنتي ٣٧٥هـ و٤٠١هـ تدخل (بهاء الدولة) في مؤسسة الخلافة وانتهاء علاقته بالخليفة (الطائع لله) إلى عزله، ثم اختيار (القادر بالله) للخلافة، وعلى الرغم من ضغط السلطة البويهية، تمكن الخليفة الجديد من استرجاع بعض رموز المؤسسة وفتح علاقات داخلية وخارجية، ومنها الاتصال بحاكم خراسان، ومن ثم تكشف هذه المرحلة استمرار التنازع على الصلاحيات والرموز إلى جانب سيطرة القوة العسكرية (الرواشدة، ٢٠٢٢).

ولم تكن السلطة البويهية كتلة سياسية متجانسة، فقد وصف ناغل حكمها بوصفه إمارات يتولاها أفراد أسرة واحدة، يجمعهم التضامن حيناً وتفصلهم المصالح والتنافس حيناً آخر، كما بين أهمية الجيش في بنيتها وحاجتها إلى اعتراف الخلافة وألقابها لتثبيت مشروعيتها أمام المجتمع والقوى المحيطة بها، ومن ثم فإن تفوق الأمير العسكري لم يلغِ حاجته إلى المؤسسة التي قيد سلطتها، وقد ظهر هذا التداخل في التفاوض على الألقاب وحدود منحها، وفي استمرار الخلافة داخل نظام تتوزع فيه القوة بين مراكز متعددة، ولذلك ينبغي قراءة النفوذ البويهي من خلال صلات الأمراء بعضهم ببعض وصلتهم بالخليفة، لا من خلال السيطرة العسكرية وحدها (Nagel, 1990).

وخلال العلاقة مع السلاجقة سعى الخليفة (المسترشد بالله) إلى توسيع استقلال الخلافة وتقوية نفوذها، فاستند إلى تأييد جماعات من الناس، وحاول منع تدخل السلاطين في شؤونها، كما تدخل في شؤون السلطنة تحت عنوان الإصلاح ودخل في مواجهات عسكرية مع جيوش السلاطين داخل العراق وخارجه، غير أن مشروعه لم يحقق التحرر الذي سعى إليه، وبناءً على ذلك تقدم سياسته مثالاً لمحاولة الانتقال من قبول النفوذ القائم إلى مقاومته سياسياً وعسكرياً ضمن ظروف تنافس الأمراء والسلاطين (مصطاف، ٢٠٢١).

أما المرحلة السلجوقية، فتوضح الدراسة الخاصة بنزاعاتها أن اعتراف الخلافة بشرعية السلاجقة اقترن بدورهم في مواجهة أخطار خارجية وحركات مناوئة، كما ارتبط حكمهم بمنجزات حضارية في المشرق، غير أن الصراعات السياسية التي نشأت داخل دولتهم بين الأطراف المتنافسة على الحكم شتتت جهودهم وأضعفت قوتهم، وانعكست على الحياة السياسية والاجتماعية، وبذلك كانت العلاقة مع الخلافة جزءاً من سياق إقليمي تتغير فيه قدرة السلاطين أنفسهم على ضبط سلطتهم، ومن هنا فإن متابعة محاولات الخلفاء استعادة المبادرة تقتضي النظر في أحوال السلطنة ومنازعاتها، إلى جانب سياسة الخليفة، لأن ميزان العلاقة لم يبق ثابتاً خلال القرنين اللذين تناولتهما الدراسة (بن شوش، ٢٠١٨).

وخلال عهد الناصر لدين الله اتصل تعزيز الخلافة بإعادة ترتيب الجبهة الداخلية، فقد تناولت الدراسة تقريب العلماء والمتصوفة على اختلاف اتجاهاتهم، ثم السعي إلى ضبط تنظيمات الفتوة التي عبر بعضها عن مصالح متنافسة، وأشارت إلى مرسوم توحيدها في تنظيم يأتمر بأمر الخليفة وفق عهد الفتوة، وقد سبق ذلك احتواء زعمائها وتقريب القوى الاجتماعية المؤثرة، ومن ثم فإن استعادة المبادرة لم تعتمد على الصدام العسكري وحده، بل شملت جمع فئات المجتمع وتنظيم القوى الشعبية المسلحة، كما انعكست هذه السياسة على الصلات بالأقاليم، ولا سيما الدولة الأيوبية، وهو ما يبرز تداخل الاستقرار الداخلي والعلاقات السياسية الخارجية في مشروع الناصر (القدحات، ٢٠٢٣).

ومن جهة أخرى، تبين دراسة التنظيمات السياسية والإدارية في عهد (المستنصر بالله) أن أواخر العصر العباسي تضمنت فترة من الانتعاش والاستقرار، فقد مارس الخليفة اختيار الوزراء والقضاة ونائبه، واستمرت تنظيمات إدارية سابقة مع بقاء منصب نائب الوزير الذي ظهر في عهد (الناصر لدين الله)، كما ارتبط عهده ببناء المدرسة المستنصرية والعناية بالمساجد وبالتحصين، ولذلك فإن تتبع التحول السياسي يقتضي ملاحظة الفترات التي استعاد فيها مركز الخلافة قدراً من المبادرة، وعدم تعميم أوضاع مرحلة واحدة على العصور المتأخرة جميعها (إبراهيم، ٢٠١٨).

وانتهى الحكم العباسي في بغداد بالغزو المغولي سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م، وتبين دراسة دور (سونجاق نوين) أن السيطرة على المدينة ارتبطت بعمليات عسكرية منظمة في جانبها الغربي، إذ واجهت قواته الجيش العباسي بقيادة (مجاهد الدين أيبك) و(فتح الدين بن كر) عند نهر البشير، ثم انتهت المواجهة بانتصار المغول، وبعد ذلك أُقيم خندق وسور ونُصبت المجانيق بأمر (هولاكو)، كما أعقب اجتياح بغداد مقتل الخليفة (المستعصم بالله)، وبناءً على ذلك جاءت نهاية الخلافة في العراق نتيجة حصار وغزو أنهيا وجودها السياسي في العاصمة (علي والزبيدي، ٢٠٢٣).

المبحث الثاني أسباب التحولات السياسية

المطلب الأول الصراع على الخلافة وولاية العهد

إن ترتيب ولاية العهد ارتبط بمحاولة تجنب النزاع بعد وفاة الخليفة، غير أن صوره تعددت بحسب الظروف السياسية وتوجهات الخلفاء، فقد عُيّن في بعض الأوقات ثلاثة ولاة للعهد، وصدرت مراسيم للتولية والعزل، وأُخذت البيعة من الأمصار لإضفاء الشرعية على الاختيار، كما تدخلت القوى العسكرية المسيطرة في مراحل لاحقة لتقديم من يوافق مصالحها، ومن ثم لم تكن هذه الوظيفة إجراء أسرياً محضاً، بل التقت فيها سياسة الخليفة وموافقة القوى المؤثرة وبيعة الأقاليم، وهو ما جعل تعديل ترتيب الوراثة مجالاً لتجدد الخصومة بين المرشحين، بدلاً من إنهائها بصورة دائمة (كسار وذياب، ٢٠٢٤).

وقد ظهرت هذه الإشكالية بصورة مبكرة في عهد المهدي، إذ ربطت الدراسة النقدية بين نمط الحكم الوراثي وغياب أسس واضحة لاختيار ولي العهد، وبين تكرر نقض التعهدات والصراع داخل الأسرة العباسية، كما عرضت استعمال الإكراه والتضييق والحبس في التعامل مع المعارضين لتغيير الترتيبات القائمة، ولذلك فإن الأزمة لم تبدأ بمجرد وفاة خليفة معين، بل سبقتها ممارسات جعلت العهد قابلاً للمراجعة وفق إرادة الحاكم ومصالحه، ومن هنا يظهر أن التوتر بين التعهد السياسي والرغبة في تعديله كان أحد المسارات التي أضعفت التوافق داخل البيت العباسي، بحسب تفسير الدراسة للحالة التي تناولتها (القبج، ٢٠١٨).

كانت ولاية العهد مجالاً لتنافس القوى القريبة من الخليفة، وتعرض دراسة المدة بين سنتي ١٧٠هـ و١٨٧هـ دور مجموعات سياسية ارتبطت بالبرامكة و(الخيزران) من جهة، وبـ(الفضل بن الربيع) و(زبيدة) من جهة أخرى، كما تتبع جذور التنافس في عهد (الهادي) ومحاولته تقديم ابنه على أخيه، ثم أثر انتقال الحكم إلى (هارون الرشيد) في تقوية المقربين منه، لذلك ارتبط ترتيب وراثة الحكم بمصالح رجال القصر وتحالفاتهم، وتجاوز حدود العلاقة الأسرية المباشرة بين الخليفة ومن يرشحه لخلافته (عبيدات، ٢٠١٧).

ولم تُحسم قضايا الوراثة بالقوة وحدها، فقد تتبعت دراسة المفاوضات والاتفاقيات مساعي المنصور لإقناع عيسى بن موسى بالتنازل للمهدي، ثم إجراءات المهدي لنقل العهد إلى الهادي، كما تناولت محاولة الهادي إبعاد أخيه هارون وما ارتبط بها من دور للبرامكة، وصولاً إلى الاتفاقات والحرب بين أبناء الرشيد، ومن خلال ذلك يتضح أن التسوية والتنازل والضغط كانت مسارات متداخلة في تدبير الخلافة، غير أن الاتفاقات لم تمنع عودة النزاع عندما تغيرت المصالح، وهو ما يبرز حدود التعهدات التي لا يصاحبها توافق مستقر بين أطراف الأسرة والقوى المحيطة بها في المراحل التي عالجها البحث (محمد ومحمد، ٢٠٢٥).

وبعد وفاة الرشيد اتخذ الصراع بين الأمين والمأمون صورة حرب هددت تماسك الخلافة وفتحت المجال أمام طموحات قوى أخرى، وتوضح الدراسة أن حسم النزاع لصالح المأمون لم ينهِ الاضطراب، إذ أعقبته ثورات استمرت خلال عهده وأرهقت الخزانة وأضعفت الأمن، ومن ثم فإن أثر تعدد ولاة العهد لم يتوقف عند تنافس الأخوين على المنصب، بل امتد إلى مرحلة إعادة السيطرة على الدولة بعد انتصار أحدهما، وهذا ما يبين أن انتهاء المواجهة العسكرية الرئيسية لا يعني بالضرورة انتهاء النتائج السياسية والمالية التي خلفتها، أو زوال فرص المعارضة التي أتاحتْها سنوات النزاع (محمد، ٢٠٢٢).

ومن جهة أخرى، اتخذ تعيين علي بن موسى الرضا ولياً للعهد في زمن المأمون دلالات تتجاوز ترتيب الوراثة داخل الأسرة العباسية، فقد عُرض هذا القرار في الدراسة بوصفه محاولة لكسب التأييد المرتبط بمكانة أهل البيت وتخفيف الضغط الشعبي، في حين فُسر لدى معارضين بأنه وسيلة لتثبيت حكم المأمون وإضعاف خصومه، وعليه ينبغي التمييز بين وقوع التعيين وبين تفسير مقاصده السياسية، إذ لا تتحول النيات المنسوبة في الدراسة إلى حقيقة مستقلة عن قراءتها، وإنما يتضح من هذه الحالة استعمال ولاية العهد في التعامل مع المعارضة وطلب الشرعية معاً (العبود، ٢٠٢٥).

كما تظهر دراسة الأزمات السياسية في العصر العباسي الأول أن التعامل مع الصراع اختلف باختلاف طبيعته والظروف المحيطة به، فقد استُخدمت الوعود والإغراءات المالية في بعض قضايا ولاية العهد، بينما عولجت حركات أخرى بالقوة العسكرية، ومنها حركتا (بابك الخرمي) و(المازيار)، وامتدت أزمات فكرية خلال عهود متعاقبة قبل تبدل سياسة الخلافة تجاهها، ومن ثم فإن قدرة الخليفة على احتواء الأزمة ارتبطت بالوسائل التي امتلكها وبطبيعة الأطراف المشاركة فيها، ولم تكن أسباب الاضطراب أو طرائق معالجته متطابقة في جميع العهود (يوسف وياسين، ٢٠٢٥).

المطلب الثاني دور القوى العسكرية والإدارية والتنافس داخل الحكم

كما تقدم سيرة أبي أيوب المورياني صورة أخرى لصلة الكفاءة بالقرب من السلطة، فقد أهلته صفاته وخبرته للترقي في الكتابة والديوان، ثم أتاح اتصاله بالمنصور تولي الوزارة والمشاركة في تطوير العمل الإداري، غير أن هذه المكانة انتهت إلى نكبة تناولتها الدراسة بتمحيص الروايات وتحليل عواملها، ولذلك فإن الوصول إلى المنصب لم يمنع تعرض صاحبه لتقلب العلاقة بمركز الحكم، ومن خلال هذه التجربة يظهر أن دراسة

الوزراء تحتاج إلى جمع أخبار وظائفهم مع نقد الأخبار المتعلقة بإبعادهم، حتى لا يُختزل دورهم في نهاية حياتهم أو يُفسر سقوطهم بسبب لم تثبته المادة المنشورة (نصر، ٢٠٢٣).

وقد نشأ نفوذ بعض الأسر الإدارية من تراكم خدمة الدولة والاتصال ببيت الخلافة، كما توضح تجربة البرامكة، فقد شارك خالد بن برمك في الدعوة وتولى أعمالاً مالية وإدارية، ثم ارتبط يحيى بتربية هارون والكتابة له ومساندته في مواجهة محاولة إبعاده عن ولاية العهد، وبعد تولي الرشيد امتدت وزارة يحيى وأبنائه إلى الإشراف على الدواوين وإمارة بعض الأقاليم، ومن ثم جمعت الأسرة بين الخبرة الإدارية والصلة الشخصية بالخليفة، كما رعت التأليف والترجمة، وهو ما يبين اتساع مجال تأثيرها السياسي والمالي والثقافي قبل النكبة، وعدم اقتصاره على منصب إداري منفرد داخل مركز الحكم (أبو الرب، ٢٠١٣).

أما سقوط الأسر النافذة، فيقتضي تفسيره الحذر من الروايات الشائعة، فقد أشار إحسان عباس إلى أن نهاية البرامكة لم تحظَ بتفسير حاسم، وأن إرجاعها إلى الغيرة من ثرائهم أو دسائس المنافسين وحدها لا يكفي، كما تناول إضافات الخيال الشعبي إلى أخبار النكبة من قصص متداولة، وبناءً على ذلك لا تُتخذ قصة منفردة سبباً مقطوعاً به لتغير سياسي معقد، بل يُميز بين أخبار النفوذ الإداري والثقافي التي توثقها المادة، وبين تفسيرات السقوط التي بقيت موضع نقاش، ومن ثم يُحفظ للتحليل نطاقه الذي تسمح به الروايات (Abbas, 1988).

وفي مرحلة لاحقة برز آل الفرات في الكتابة وإدارة الدواوين والوزارة، وقد تناولت الدراسة موقعهم خلال مدة من تاريخ الخلافة العباسية اتسمت بتنافس المسؤولين والقادة وبأزمات مالية عجزت معها السلطة عن تأمين أرزاق الجند، فظهر التمرد والمطالبة بالمستحقات المتأخرة بين حين وآخر، كما ربطت معالجة الأسرة للأعمال الإدارية والاقتصادية بالسعي إلى الاستقرار، ومن ثم فإن المنافسة على الوزارة اتصلت بقدرة شاغلها على تدبير المال والتعامل مع المطالب العسكرية، ولم تكن منفصلة عن أحوال الدولة العامة، وهذا ما يوضح تداخل الصراع على المناصب مع الأعباء التي فُرضت على أصحابها في إدارة الموارد ومواجهة اضطراب الجند (طاقة، ٢٠٢٤).

ولم يقتصر التأثير في القرار على أصحاب المناصب الرسمية، فقد عُرض في دراسة عهد (المقتدر بالله) نفوذ بعض الجواري داخل القصر، وتبين أن قربهن من الخليفة والثقة التي اكتسبنها أتاحا لهن الاطلاع على الشؤون الداخلية والمشاركة المباشرة أو غير المباشرة في توجيه القرارات، غير أن هذه الصورة ترتبط بظروف البلاط التي درستها الباحثة، ولذلك لا تُعمم على جميع العهود، ومن هنا فإن فهم التنافس السياسي في تلك المرحلة يقتضي النظر في العلاقات داخل القصر، إلى جانب توزيع المناصب الظاهرة في مؤسسات الحكم (محمد، ٢٠٢٥).

أما التنافس الإداري، فيظهر في تجربة الوزير (ابن مقلة)، الذي أهلته خبرته ومكانته الأدبية والإدارية لتولي الدواوين ثم الوزارة، غير أن اقترابه من مركز السلطة أدخله في مواجهة مع منافسين انتهت إلى تجريده من منصبه، وقد تكررت ولايته للوزارة وما رافقها من صراع وانتهت بإبعاده وإلحاق الأذى به، ومن جهة أخرى تكشف هذه التجربة أن الكفاءة الإدارية وحدها لم تكن كافية لضمان استمرار الوزير، إذ تأثر موقعه بعلاقات القوة وتقلب الولاءات داخل الدولة التي تناولتها الدراسة (عبد وآخرون، ٢٠٢٢).

واتخذ التنافس أيضاً صورة العلاقة بين الخلافة والقيادات الدينية والشعبية، فقد أتاحت الأوضاع التي رافقت إقامة (المأمون) في مرو وتطور الأحداث في العراق بروز فقهاء ومحدثين تصدروا العامة وأصبحوا مراجع لهم في القرار والقيادة، وتناولت الدراسة محاولات السلطة التعامل مع هذه المرجعيات وما نشأ عنها من معارضة خلال عهود (المأمون) و(المعتصم) و(الواثق)، وبناءً على ذلك ارتبط جانب من التحول السياسي بالتنافس على قيادة المجتمع ومصادر التأثير فيه، إلى جانب التنافس داخل الجهازين العسكري والإداري (إسماعيل وإبراهيم، ٢٠٢٤).

المطلب الثالث العوامل الاقتصادية والاجتماعية والحركات المعارضة

أسهم اضطراب الموارد وسوء التدبير المالي في تعميق الأزمات السياسية، فقد تناولت دراسة العراق بين سنتي ٢٤٧هـ و٤٤٧هـ أثر النفقات العسكرية ونفقات البلاط والسياسات الضريبية في استنزاف الأموال، كما عرضت وسائل لجأت إليها السلطة لمواجهة العجز، ومنها ضمان الأراضي والإقطاع العسكري ومصادرة أموال بعض الموظفين والاستقراض من الصيارفة، غير أن هذه الإجراءات لم تعالج أصل المشكلة بحسب الدراسة، لذلك اتصل ضعف القدرة المالية بتراجع قدرة مؤسسات الدولة على الانتظام، وبازدياد تدخل أصحاب النفوذ في توجيه الموارد العامة (الأعرجي، ٢٠٢٠).

وقد ساعدت النزاعات الطويلة على تحويل الخلل المالي إلى عامل يعمق الاضطراب، إذ تناولت الدراسة الاقتصادية للحرب بين الأمين والمأمون كلفة الحملات التي خرجت من مركز الخلافة ومن خراسان، وما رافقها من تمرد عسكري ومدني وتغير في بعض الأوضاع الإدارية والنقدية في أقاليم الدولة العباسية، كما أشارت إلى انتشار السرقة وخراب الأسواق وارتفاع الأسعار خلال اختلال الأمن، ومن ثم نشأت صلة متبادلة بين الحرب والاقتصاد، إذ استلزمت المواجهة موارد واسعة بينما أضعف الاضطراب شروط النشاط والجباية، واستمرت آثار ذلك إلى أن استقر حكم المأمون وعاد إلى بغداد، وفق المسار الذي عرضته الدراسة لهذه المرحلة (العامري، ٢٠٢١).

أما الخلفيات الدينية للمعارضة، فتبين دراسة إسحاق الترك كيف استُعملت ذكرى أبي مسلم بعد مقتله في جذب أتباع آمنوا ببقائه وعودته، وقد رُبط هذا النشاط ببيئات ذات ميول زرادشتية أو خرمية، كما نوقشت نسبة اغتيال أبي داود إلى إسحاق وأتباعه وعُدت مبنية على قراءة غير سليمة لرواية تاريخية، وعليه فإن عرض هذه الحركات يقتضي التمييز بين الدعوة الفكرية والتمرد المسلح، دون نقل الاتهامات المختلف فيها بوصفها وقائع ثابتة، ومن ثم تظهر أهمية نقد الرواية في تفسير الصلة بين الاحتجاج الديني والصراع السياسي، فضلاً عن تحديد المجال الاجتماعي الذي استجاب لتلك الدعوات (Zarrinkub, 1998).

وفي الجانب الاجتماعي، ربطت دراسة ظهور القرامطة بين ضعف الحكم وتدهور الأحوال المعيشية واتساع الفقر، وقد بينت أن الوعود المتعلقة بالمساواة وتوزيع الأراضي أسهمت في جذب فئات من الفلاحين وأصحاب المهن محدودة الدخل إلى الحركة، كما أشارت إلى صعوبة تحديد بدايتها بدقة بسبب التنظيم السري، وبناءً على ذلك يُفسر جانب المعارضة من خلال وصل شعاراتها ببيئتها الاجتماعية، غير أن اختلاف الروايات عن نشأتها يقتضي مراعاة حدود المعرفة المتاحة، ومن ثم لا تُختزل أسباب المشاركة في عامل منفرد ولا تُعمم على أفراد المجتمع جميعاً (حسين، ٢٠٢١).

وتوضح دراسة قرامطة العراق والشام أن الحركة مرت بتحولات في القيادة والتنظيم، فقد بدأ العرض بنشاط (حسين الأهوازي)، ثم دور (حمدان قرمط) و(عبدان)، وبعد ذلك بروز آل (زكروية) وما رافقه من خلافات داخلية واتجاه بعض القوى نحو بلاد الشام وصحراء السماوة، في حين واجهتها الخلافة بالتتبع والمواجهة العسكرية، ومن خلال ذلك يتضح تداخل الصراع بين الدولة والمعارضة مع التنافس داخل الحركة نفسها، وهو ما ينبغي مراعاته عند تتبع انتشارها وتغير مجالات نشاطها وعلاقتها بمناطق نفوذ الخلافة في المرحلة المدروسة (عباس، ٢٠٢٤).

ومن جهة أخرى، تكشف حركة الزنج جانباً من الأعباء التي فرضتها الحركات المسلحة على الدولة، فقد تناولت دراسة العصر العباسي الثاني الصلة بين اتساع النفوذ العسكري في مركز الحكم وظهور حركات تمرد، وأبرزت امتداد حركة الزنج فترة طويلة وما خلفته من خسائر بشرية ومادية قبل تمكن الجيش العباسي من القضاء عليها، وبناءً على ذلك فإن معالجة التحولات السياسية لا تقتصر على التنافس داخل العاصمة، بل تشمل المواجهات التي استهلكت جهود الدولة ومواردها في مناطق أخرى خلال المرحلة نفسها (عيساوي، ٢٠١٧).

كما اتصل ضعف المركز بظهور حركات سياسية متعددة خلال العصر العباسي الثاني في المدة التي تناولتها الدراسة، فقد جمعت الدراسة بين تراجع قدرة الخلافة على فرض سلطتها وانقسام بعض مجالات حكمها، ثم تناولت الزنج والعلويين والقرامطة ضمن الحركات التي شهدتها تلك المرحلة، غير أن اجتماعها في فترة واحدة لا يقتضي تماثل أهدافها أو تكوينها، ولذلك تفيد هذه المعالجة في تحديد الإطار العام للاضطراب، بينما يبقى تفسير كل حركة مرتبطاً بظروفها الخاصة، ومن هنا فإن تعدد بؤر المعارضة كان وجهاً من وجوه الصعوبة التي واجهتها الدولة، إذ احتاج التعامل معها إلى جهود تتجاوز معالجة التنافس داخل القصر والعاصمة (Obayes, 2025).

المبحث الثالث تأثيرات التحولات السياسية

المطلب الأول أثر التحولات في سلطة الخليفة ومؤسسات الحكم والإدارة

انعكس اختلال العلاقة بين القوة الفعلية والشرعية السياسية على وضع الخلفاء في العهد البويهي، فقد تناولت الدراسة الخاصة بهم تقييد صلاحيات الخليفة والتدخل في شؤون الحكم وفرض التعيين والعزل، إلى جانب الانتقاص من مكانته، وتعرض هذه الوقائع بوصفها مظاهر للعلاقة غير المتكافئة بين مؤسسة الخلافة والأمراء المسيطرين، ومن ثم فإن الأثر المؤسسي للتحول ظهر في حدود ممارسة السلطة واستقلال القرار، وفي تعرض رأس المؤسسة لضغوط تتجاوز الخلاف الإداري المعتاد إلى التحكم في بقائه أو إبعاده عن منصبه (علي، ٢٠٢٦).

وامتد الأثر إلى الوزارة، إذ تبين قراءة أخبار الوزراء في كتاب (الفرج بعد الشدة)، كما عرضتها الدراسة المتخصصة، ارتباط قوة الوزير بقوة الخليفة وقدرته على ضبط شؤون الدولة، بينما تعرضت الوزارة للضعف والخضوع عندما تضيق سلطة الخليفة تحت نفوذ القوى المسيطرة، وتضمنت الأخبار صوراً للعزل والسجن والتنافس بين الوزراء، لذلك أصبحت المؤسسة الإدارية تتأثر بتغير توازن الحكم، ويحتاج تقييم أدائها إلى وصل أعمال أصحابها بالبيئة السياسية التي أتاحت لهم ممارسة اختصاصاتهم أو حدت من قدرتهم على ذلك (الغضنفري، ٢٠١١).

ولم يؤدِ تغير القوة الحاكمة إلى اختفاء جميع أجهزة الإدارة السابقة، فقد بينت دراسة الدواوين استمرار مؤسسات عباسية في التنظيم البويهي، ومنها البريد والزمام والضياع الخاصة، إلى جانب دواوين للوزير والرسائل والجيش، كما تناولت ديوان الخلافة الذي نظم ما بقي للخليفة من صلاحيات وصلته بالأمراء، وأشارت إلى نقل إدارة خراج السواد إلى شيراز في عهد عضد الدولة، ومن ثم اجتمعت الاستمرارية الإدارية مع تغير موضع الإشراف على الموارد، وهو ما يوضح أن التحول المؤسسي قد يظهر في تبعية الديوان ومركز قراره، مع بقاء اسمه أو بعض أعماله ضمن النظام الجديد (Bosworth, 1995).

كما تكشف دراسة التأثيرات الساسانية في الوزارة عن انتقال الخبرة الإدارية إلى مؤسسات الحكم العباسي وتكييفها مع أوضاع الدولة، فقد ميزت بين غموض حدود وظيفة الوزير في العصر الأموي وبين بروز الوزارة مؤسسة مؤثرة في العصر العباسي الأول، ثم تناولت تفويض الرشيد

للبرامكة واعتماد المأمون على بني سهل، وما دخل مع ذلك من تقاليد ومراسيم إدارية فارسية، ومن هنا فإن أثر التحول لم يكن مقتصراً على تبدل الأشخاص، بل شمل تنظيم العمل وطرائق ممارسته داخل المنصب، وهو ما يربط تطور الوزارة بتفاعل الخبرة الموروثة وحاجات السلطة الجديدة، وفق المعالجة التي قدمتها الدراسة (Ezzat & Ibrahim, 2019).

وامتد تغير مواقع النفوذ إلى الحجابة التي اتسعت وظيفتها من تنظيم الدخول إلى الخليفة إلى التأثير في بعض شؤون الدولة، فقد عرضت المادة التاريخية ارتفاع منزلة الحاجب في العصر العباسي، وتعدد مراتب الوصول إلى مجالس الخليفة، كما تناولت دور الفضل بن الربيع في المنافسة مع البرامكة وفي الخلاف بين الأمين والمأمون، ولذلك فإن التحكم في الاتصال بالحاكم لم يكن عملاً تنظيمياً محدود الأثر دائماً، بل أمكن أن يقترن بالمشورة والتأثير في الاختيار السياسي، ومن ثم يقتضي فهم مؤسسات الحكم النظر في الوسائط التي تنظم العلاقة بين الخليفة وأصحاب المناصب والمتصلين ببلاطه (إبراهيم، ٢٠٢٥).

ومن جهة أخرى، تبرز مؤسسة القضاء ضمن وظائف الدولة التي تعلقت بحماية الحقوق وقطع الخصومات وإقامة الحدود، فقد تناولت الدراسة تطورها حتى نهاية العصر العباسي الأول وربطت أهميتها بإزالة المظالم وإيصال الحقوق إلى أصحابها، كما عرضت الاعتماد على الكتاب والسنة ثم الاجتهاد والقياس مع تطور المجتمع، وبذلك فإن تقويم مؤسسات الحكم يحتاج إلى ملاحظة وظائف الفصل في المنازعات إلى جانب مواقع القوة العسكرية والمالية، ومن هنا يتحدد موضع القضاء في العرض بوصفه مرفقاً لتنظيم علاقة الناس بعضهم ببعض، مع عدم افتراض أن وظيفته المعيارية تعني تحقق العدالة فعلياً في جميع العهود (الحسيني، ٢٠٢٥).

وإلى جانب القضاء، تناولت دراسة المظالم جلوس الخلفاء للنظر في شكاوى الرعية، ولا سيما من عجزوا عن استيفاء حقوقهم من أصحاب الجاه والنفوذ، وربطت اهتمام الخليفة بهذه المجالس بما تتركه من أثر في تأييد الناس وثقتهم وطاعتهم، كما أشارت إلى تداول أخبارها وصورة عدالة الحاكم التي تنقلها، ومن ثم فقد اجتمعت في هذا المرفق معالجة الشكوى وإظهار مسؤولية الخليفة عن رفع الظلم، وهو ما يبين صلة الوظيفة الإدارية بالشرعية السياسية، غير أن عرض هذه الوظيفة لا يلغي الحاجة إلى التمييز بين صورة المجلس التي تنقلها الأخبار وبين مدى انتظام الإنصاف في الواقع (عباس، ٢٠٠٩).

المطلب الثاني أثر التحولات في وحدة الدولة وعلاقة المركز بالأقاليم

أدى تراجع نفوذ الخلافة في بعض مراحل العصر العباسي الثاني إلى اتساع مجال الحكم المحلي، فقد ربطت دراسة نفوذ الترك بين ضعف قدرة الخلفاء على ترسيخ سلطتهم في الأطراف وظهور إمارات في المشرق والمغرب، احتفظ بعضها بولاء اسمي للخلافة مع ممارسة الحكم الذاتي، كما فرقت الدراسة بين قوى خدمت الدولة وأخرى أضرت بها، ومن ثم فإن تغير العلاقة بالمركز اتخذ صوراً متفاوتة، واستمرار الاعتراف بالخليفة لم يكن يعني بالضرورة استمرار السيطرة الإدارية والعسكرية المباشرة على الإقليم (عبد الجبار، ٢٠٢٣).

وفي عهد عبد الله بن طاهر، أوضحت الدراسة المتخصصة اجتماع تنمية الإقليم مع الإخلاص للخلافة، فقد تناولت المناصب التي شغلها قبل ولاية خراسان، ثم أعماله في توسيع حدود الإمارة وتطوير أحوالها في مجالات متعددة، وربطت ذلك بما شهدته من ازدهار وعلم، كما أبرزت استجابته لطلبات الدولة العباسية في مواجهة الحركات المناوئة لها، ومن ثم لا تعني قوة الأمير المحلي بالضرورة انقطاع الصلة بالمركز، إذ أمكن أن تترافق إدارة الإقليم وتطويره مع خدمة الخلافة عسكرياً، وهو ما يجعل هذه التجربة شاهداً على تنوع العلاقات بين بغداد والولايات، واختلافها عن حالات المواجهة والانفصال الصريح (الحمداني والعلي، ٢٠٢٤).

وتكشف المقارنة بين الطاهريين والصفاريين أن اتساع الحكم الإقليمي لم يتخذ صورة سياسية واحدة، فقد نشأ الطاهريون من محيط الخلافة الإداري والعسكري، واعترفوا بأن سلطتهم مفوضة منها مع تمتعهم باستقلال فعلي وإرسال الأموال إلى المركز، في حين بلغ الصفاريون القوة بالاعتماد على السلاح ومن خارج هذا المسار الوظيفي، وامتد نفوذهم من سجستان حتى هددوا بغداد، ولذلك ينبغي التمييز بين استقلال محلي يحافظ على رابطة التفويض والولاء، وبين توسع عسكري ينازع المركز سلطته، ومن هنا تظهر أهمية دراسة نشأة كل إمارة ومواردها وعلاقتها بالخليفة، بدلاً من جمع الإمارات كلها تحت وصف سياسي موحد (Bosworth, 2000).

وفي مصر والشام اتخذت الإمارة الطولونية صورة حكم محلي نشأ خلال ضعف المركز العباسي وتزايد تدخل القادة في شؤونه، وتوضح الدراسة أن هذه الظروف شجعت بعض أمراء الأطراف على الانفصال الإداري مع استمرار رابطة دينية بالخلافة، ثم تناولت تأسيس أحمد بن طولون لإمارته وإصلاح أحوال مناطق حكمه، وبذلك لم يكن تغير وحدة الدولة مجرد فقدان إقليم من خريطة السلطة، بل ارتبط بانتقال أعمال الإدارة والإصلاح إلى مركز محلي جديد، ومن هنا يتضح أن استمرار الارتباط بالخلافة أمكن أن يصاحب تراجع قدرتها على إدارة الولاية مباشرة، مع اختلاف ظروف التجربة الطولونية عن غيرها من الإمارات (عبد الجبار، ٢٠٢٤).

كما استُعملت المصاهرة ضمن وسائل التعامل بين المركز والإمارات، فقد تناولت الدراسة زواج قطر الندى من الخليفة المعتضد بالله، وميزت بين ما تنشئه المصاهرات عادة من روابط سياسية واجتماعية وبين الأهداف الخاصة التي نسبتْها إلى هذه الحالة، إذ رأت فيها سعياً إلى إدراج الدولة

الطولونية ضمن إطار الخلافة وتطويق طموحاتها، ومن ثم فإن علاقة بغداد بمصر لم تتحدد بالمواجهة العسكرية وحدها، بل شملت ترتيبات أسرية ذات دلالة سياسية، مع إبقاء تفسير أهداف الزواج منسوباً إلى الدراسة، وعدم اتخاذه دليلاً على تطابق مقاصد أطراف المصاهرة أو نتائجها (القصير، ٢٠١٦).

وتقدم المناطق الكوردية خلال العهد البويهي مثالاً آخر لتنوع علاقة المركز بالأقاليم، فقد تعاون البويهيون مع زعماء قبليين يملكون قوات خاصة، ومنحوهم مناصب إدارية وعسكرية للاستفادة من نفوذهم، وأتاح هذا التعاون قدراً من الاستقرار في بعض المناطق وارتبط بتحسن النشاط الزراعي والتجاري، بينما أدى الاستغلال العسكري والاقتصادي في أوقات أخرى إلى التوتر والمواجهة، لذلك جمعت العلاقة بين الاعتراف والتعاون من جهة، والضغط والصراع من جهة أخرى، تبعاً للمصالح والسياسات المتبعة في التعامل مع القوى المحلية (عبد الله وعبد الله، ٢٠٢٦).

كذلك أصبحت الإمارات المحلية طرفاً في التنافس بين القوى الكبرى، فقد سعى الفاطميون إلى توثيق علاقاتهم بأمراء الموصل والجزيرة الفراتية وكسب ولائهم، ومنهم الحمدانيون والعقيليون والمروانيون، بينما أثر استقرار النفوذ البويهي في العراق في طبيعة العلاقة مع الخلافة العباسية وفي سياسات القوى الإقليمية، وبناءً على ذلك اتصل تغير وحدة الدولة بشبكات التحالف والاتصال الدبلوماسي بين المراكز المتنافسة، وأصبحت مواقف الإمارات ذات أثر في توزيع النفوذ، ولم تعد علاقتها ببغداد وحدها كافية لتفسير اتجاهاتها السياسية (إسماعيل، ٢٠٢٥).

المطلب الثالث الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

في المجال الاجتماعي، تناولت دراسة الدولة البويهية أثر التنافس على السلطة والعلاقات المذهبية في أحوال العراق، وأبرزت ما رافق بعض هذه العلاقات من اضطرابات انعكست على الشعائر والعادات والتقاليد، كما وصلت بين أوضاع المجتمع ومحاولات الخلفاء استغلال انشغال البويهيين بصراعاتهم لتوسيع مجال الحركة، ومن جهة أخرى يقتضي عرض هذه النتائج إبقاءها في سياق الوقائع التي تناولتها الدراسة، فاختلاف المعتقدات يدخل هنا ضمن تفسير علاقات سياسية واجتماعية محددة، دون أن يتحول إلى حكم عام على جماعات المجتمع أو تاريخه كله (شهد، ٢٠٢٦).

أما في المجال الاقتصادي، فتوضح دراسة عهد (المعتصم بالله) أهمية الزراعة والصناعة والتجارة والموارد المالية في دعم مؤسسات الخلافة، كما عُرضت صلة التجارة بين الشرق والغرب وحركة تبادل السلع مع الهند والصين ومصر وأفريقيا الشرقية، إلى جانب موارد الخراج والزكاة والجزية، وعليه فإن دراسة أثر التحول السياسي تقتضي مراعاة استمرار الاهتمام ببعض الأنشطة الاقتصادية في الفترات التي تغير فيها مقر الحكم وبنيته، ومن ثم لا يُستنتج توقف الحياة الاقتصادية من مجرد انتقال مركز الخلافة من بغداد إلى سامراء في تلك المرحلة (رميض، ٢٠١٤).

وقد انعكس الصراع بين الأمين والمأمون على أحوال الدولة والعامة، إذ بينت الدراسة أن الانفلات الأمني وقطع طرق التجارة وانتشار السراق اقترنت بانشغال السلطة بالاستعداد للحرب وتحقيق الغلبة، وامتدت المعاناة إلى بغداد ومناطق من المشرق الإسلامي، ولذلك فإن أثر النزاع السياسي يظهر هنا في شروط الحركة الاقتصادية اليومية، لا في نفقات القتال وحدها، ومن خلال ذلك يتضح أن حماية التجارة وأمن الطرق ارتبطا بقدرة الدولة على ضبط الأوضاع، بينما أدى انصراف جهودها إلى المواجهة الداخلية إلى اتساع الضرر الذي أصاب الناس، وهو ما يربط دراسة الصراع السياسي بتاريخ المعيشة والأسواق (الأسدي، ٢٠٢٤).

ومن ناحية أخرى، لم تقتصر علاقة أهل السوق بالسلطة على تحمل آثار قراراتها، فقد تناولت الدراسة مشاركة التجار في البيعة ومساندتهم للخليفة خلال الأزمات، ولا سيما بالمساعدة المالية، كما عرضت حضورهم في المناسبات العامة وما ارتبط بذلك من إغلاق الحوانيت أو تزيين الأسواق، غير أن هذه المكانة لم تمنع تعرض بعضهم للمضايقة ومصادرة الأموال، ومن ثم جمعت العلاقة بين التعاون والضغط تبعاً للظروف، وهو ما يوضح أن الحياة الاقتصادية كانت متصلة بقنوات المشاركة الاجتماعية والسياسية، وأن ثروة التجار أمكن أن تصبح مورداً تستند إليه السلطة، كما أمكن أن تكون موضع استهداف منها (حزام وأولاد ضياف، ٢٠٢٥).

وتتضح الصلة بين السياسة والمصالح الاقتصادية في صراع قرامطة البحرين مع البويهيين، فقد تناولت الدراسة رغبة البويهيين في توسيع حدودهم نحو سواحل الخليج والحصول على نصيب من تجارتها، إلى جانب مواجهة الهجمات التي تعرضت لها ممتلكاتهم وقوافل الحجاج، ومن ثم اجتمعت في هذا الصراع اعتبارات التوسع والأمن والموارد، وأصبحت السيطرة على مناطق التجارة جزءاً من أهداف القوة السياسية، وهو ما يوضح أن آثار التحول في الحكم امتدت إلى طرق الحركة الاقتصادية والمناطق التي تتصل بها (سعيد، ٢٠١٣).

وفي المقابل، تكشف دراسة مراكز الحركة الفكرية والعلمية في العراق البويهي استمرار نشاط مؤسسات متعددة للتعليم وتبادل المعرفة، ومنها الكتاتيب والمساجد ومنازل العلماء وحوانيت الوراقين والمكتبات العامة والخاصة، كما تناولت دعم بعض الأمراء والوزراء للحركة العلمية، لذلك لا تقدم الحياة الثقافية في هذه المرحلة صورة مطابقة بالضرورة لاضطراب سلطة الخلافة، إذ استمرت قنوات التعليم والمناظرة واقتناء الكتب، وأسهمت جهات مختلفة في رعايتها وتطويرها، وهو ما يقتضي تتبع مؤسسات المعرفة إلى جانب المؤسسات السياسية عند تقييم نتائج التحول (التميمي، ٢٠٢٠).

كما ارتبط التعليم باتجاهات القوى الحاكمة في تجربة المدارس النظامية، فقد عُرض في الدراسة إشراف الوزير (نظام الملك) على دعمها بالأوقاف، وتأمين رواتب وسكن للطلبة والمدرسين، مع امتدادها إلى بغداد وأصفهان وبلخ والبصرة وغيرها، كذلك بُينت علاقة التأسيس بالتنافس السياسي والمذهبي ودور القائمين عليها في اختيار المدرسين، وبناءً على ذلك جمعت هذه المؤسسات بين توفير موارد منتظمة للتعليم وبين التعبير عن توجهات رعاتها، ومن هنا أصبحت رعاية المعرفة إحدى الساحات التي ظهرت فيها صلة السياسة بالمجال الثقافي خلال النفوذ السلجوقي (صديقي، ٢٠١٥).

أما التدوين في العصر البويهي، فتؤكد دراسة الكتابة التاريخية أن تغير السلطة اقترن باستمرار نشاطه وتنوع مناهجه، فقد تناولت امتداد الخبرات السابقة وظهور أساليب تجمع بين فنون التاريخ، فضلاً عن التراجم والمدن والتاريخ العام، كما وصلت هذه الحركة بالبيئة التي عمل فيها المؤرخون واتساع مجالات المعرفة في العراق، ومن هنا يتبين أن تقييم الأثر الثقافي يقتضي تتبع الإنتاج ومؤسساته ومناهجه، إذ قد تستمر بعض مجالات التأليف وتتطور في مرحلة تشهد فيها المؤسسة السياسية تراجعاً أو تقاسماً للنفوذ، وهذا ما يوجب التمييز بين المجالات عند التقييم (حسن، ٢٠٢٤).

الخاتمة

ومن خلال ما تقدم يتضح أن التحولات السياسية في الدولة العباسية كانت حصيلة تفاعل بين مؤسسة الخلافة والقوى التي شاركت في الجيش والإدارة والمجتمع والأقاليم، وقد اختلفت هذه العلاقة بين التأسيس وتزايد النفوذ العسكري ومحاولات استعادة المبادرة، ولذلك لا يستقيم تفسير التجربة كلها من خلال مرحلة منفردة، بل تُقرأ أسباب كل تحول ونتائجه في ضوء ظروفه، مع مراعاة أن بقاء اسم الخلافة ومكانتها لا يعني ثبات مقدار سلطتها الفعلية.

النتائج

1. بدأ بناء الدولة بتنظيم الدعوة ثم تثبيت مركز الحكم والوزارة والدواوين، غير أن صعود القوى العسكرية غيّر توزيع الصلاحيات داخل النظام، ومن ثم فإن مسار التحول لم يكن انتقالاً بين أسماء الخلفاء وحدها، بل شمل تغير الأدوات التي تمارس بها السلطة، كما تضمن محاولات لاستعادة الاستقلال وفترات من المبادرة قبل نهاية الحكم في بغداد.
2. اتصل الصراع على ولاية العهد بمصالح الأسرة الحاكمة والقوى المحيطة بها، وقد تعددت وسائل التعامل معه بين الاتفاق والتنازل والضغط والقوة، غير أن هذه الوسائل لم تمنع تجدد النزاع في الحالات التي عرضها البحث، ولذلك امتدت آثار بعض أزمات الوراثة إلى الأمن والموارد والحركات المعارضة، حتى بعد حسم التنافس المباشر بين المرشحين.
3. لم ينشأ نفوذ رجال الإدارة من المنصب وحده، بل ارتبط بالخبرة والثقة الشخصية والقدرة على تدبير الموارد، كما تبين في تجارب البرامكة والموروياني وآل الفرات وابن مقلة، ومن ثم فإن تقلب مواقع الوزراء عكس تغير العلاقة بمركز الحكم والمنافسين، بينما تقتضي أخبار نكباتهم التمييز بين الرواية الثابتة والتفسيرات المختلف فيها قبل اعتماد سبب محدد للسقوط.
4. تداخلت الأزمات المالية مع المواجهات العسكرية وتراجع الأمن واضطراب الأسواق، في حين وفرت بعض الظروف الاجتماعية والدينية مجالاً لنشاط المعارضة، ولذلك لم تكن العلاقة بين السياسة والاقتصاد في اتجاه واحد، إذ استهلك الصراع الموارد ثم أسهم اختلال الموارد في تعقيد إدارة الصراع، كما اختلفت خلفيات الحركات وأهدافها ووسائل التعامل معها بحسب المرحلة التي نشطت فيها.
5. اتخذت علاقة المركز بالأقاليم صوراً متعددة، منها خدمة الخلافة مع استقلال الإدارة المحلية، ومنها التوسع العسكري والمواجهة، كما حضرت المصاهرة والاعتراف السياسي والتحالفات ضمن وسائل الاتصال، ومن ثم فإن استمرار الولاء الاسمي لم يكن مقياساً كافياً لقوة سيطرة بغداد، ولا يعني ازدياد قوة الأمير المحلي بالضرورة انقطاع علاقته بالخليفة أو تماثل تجربته مع غيره من الأمراء.
6. اختلفت التأثيرات بين مؤسسات الحكم والحياة الاجتماعية والثقافية، فقد تضيق صلاحيات الخليفة وتضطرب الوزارة، بينما تستمر بعض الدواوين ومراكز التعليم والتأليف، كما تتأثر التجارة بالأمن وبسياسات الموارد، ولذلك لا تقدم مراحل التراجع السياسي نتيجة واحدة في جميع المجالات، وتقتضي قراءتها تتبع المؤسسات وأعمالها ورعاتها، إلى جانب الوقائع العسكرية وتغير أصحاب السلطة في كل مرحلة.

التوصيات

1. يوصي البحث بتوسيع المقارنة بين روايات المصادر الأصلية عند دراسة انتقال السلطة ونكبات الوزراء والحركات المعارضة، مع تحديد زمن الرواية واتجاه صاحبها وصلته بالحدث، ثم التمييز بين الخبر وتفسيره، ومن ثم يُبنى الحكم على مقابلة الشواهد المتاحة، وتُترك الوقائع المختلف فيها ضمن حدود الاحتمال الذي تسمح به الأدلة، بدلاً من ترجيح تفسير شائع دون فحص.
2. كما يوصي بإفراد دراسات تفصيلية للعلاقة بين أرزاق الجيش والجباية واستقرار الإدارة، مع مقارنة مراحل القوة والاضطراب في أقاليم محددة، حتى يتضح اختلاف الموارد والسياسات وآثارها، وينبغي ربط هذه المعالجة بتاريخ الأسواق وأمن الطرق وأحوال السكان، وبذلك تتسع دراسة التحول السياسي إلى الشروط التي مكنت مؤسسات الدولة من العمل أو حدت من قدرتها عليه.
3. ومن جهة أخرى، يُقترح توسيع البحث في العلاقات بين بغداد والإمارات من خلال أدوات الاعتراف والمراسلات والمصاهرة والتحالف، مع التمييز بين الولاء الرمزي والإدارة الفعلية، ومقارنة الحالات المتعاونة بالحالات المتنازعة، ومن ثم تتحدد صور الارتباط بالمركز في سياقاتها، ويُتجنب جمع تجارب الطاهريين والطولونيين والصفاريين وغيرها في نموذج واحد يحجب اختلاف النشأة والموارد والسياسة المحلية.
4. وأخيراً، يوصي البحث بمواصلة دراسة مؤسسات التعليم والتدوين ورعاية العلماء خلال مراحل تقاسم النفوذ السياسي، مع العناية بالأوقاف والدواوين والوظائف التي ربطت المعرفة بالإدارة، كما ينبغي تدقيق أسماء المؤلفين وسنوات الأعداد وبيانات النشر من النسخ الأصلية، وتوثيق المعلومات في حدود النص الذي قُرئ فعلياً، حتى تبقى النتائج قابلة للمراجعة ولا تتجاوز ما تسنده المادة المصدرية المتاحة.

قائمة المراجع

إبراهيم، سهى عدنان. (٢٠١٨). التنظيمات السياسية والإدارية في عصر الخليفة العباسي المستنصر بالله. *مجلة كلية التربية*، □□)٦(، ٣٠٧–٣٢٢. https://edumag.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/mjse/article/view/1393

إبراهيم، فوزي عارف. (٢٠٢٥). الحجابة. *وزارة الأوقاف المصرية، صفحات تاريخية*. https://awkafonline.gov.eg/content-sections/6994/98/الحجابة

أبو الرب، هاني. (٢٠١٣). البرامكة ودورهم في الحياة العامة في الدولة العباسية قبل نكبتهم. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، □)٣٠(، ٢١٧–٢٥٨ . https://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy/article/view/926

أبو شكر، بشار محمد يحيى. (٢٠٢٢). عصر الخليفة المتوكل العباسي (232–247هـ/847–861م). *رسالة ماجستير، جامعة الخليل*. https://dspace.hebron.edu/xmlui/handle/123456789/1262

أحمد، شيرين توفيق. (٢٠٢٦). الوزراة ووزراء بني العباس في العصر العباسي الأول (132–232هـ/750–847م). *مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية*، □□)١٠(، https://doi.org/10.66026/a5gmhm74

إسماعيل، شيماء يونس. (٢٠٢٥). دور الإمارات الإسلامية في العلاقات السياسية البويهية الفاطمية في الموصل والجزيرة الفراتية 334–447هـ/945–1055م. *مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية*. https://doi.org/10.66026/0pbmxq23 .□□)٤(، ١٣١٩–١٣٥٤ ،

إسماعيل، شيماء يونس، وإبراهيم، سفيان ياسين. (٢٠٢٤). الخلافة العباسية والمعارضة السياسية جدلية العلاقة ومتغيرات الأوضاع بين سنتي 198–232هـ/814–943م. *مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية* □□ ،(٢، الجزء الثاني)، ٧٦٥–٧٨٨. https://kujhs.uokirkuk.edu.iq/article_185544_f11ad5de9c16e87345112b2682c38de3.pdf

الأسدي، شاكر وادي جابر. (٢٠٢٤). أثر الصراع بين الأمين والمأمون على الأوضاع الاقتصادية في الدولة العباسية. *مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية*. https://uobasrah.edu.iq/research/sciresearch/39187 .□□)١(، ٤٥٨–٤٨٣ ،

الأعرجي، مازن صباح عبد الأمير. (٢٠٢٠). السياسة الإدارية للدولة العربية الإسلامية تجاه الأزمات المالية في العراق (247–447هـ/861–1055م). *مجلة إكليل للدراسات الإنسانية*. □)١(، https://ikliljournal.com/index.php/iklil/en/article/view/3

التميمي، إيمان عبد الجبار محمود. (٢٠٢٠). مراكز الحركة الفكرية والعلمية في العراق في العصر البويهي. *مجلة دراسات في التاريخ والآثار* https://doi.org/10.65074/jed40w21 .(□)٧٥(، ٥٩٦–٦١٨ ،

الجبوري، إسماعيل محمد علي جاموس. (٢٠٢٤). نفوذ الأتراك السياسي والعسكري في العصر العباسي الثاني (232–335هـ/848–946م). *مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية* .(□□)٤(، https://bcchj.uobabylon.edu.iq/index.php/bcchj/ar/article/view/1834

الحسيني، بتول عباس فاضل. (٢٠٢٥). القضاء نشأته وتطوره (منذ عصر النبوة حتى نهاية العصر العباسي الأول). *مجلة التربية للعلوم الإنسانية* https://doi.org/10.33899/jeh.2025.188224 .(□)١٩(، ٢٩١–٣١٠ ،

الحمداني، خالد إسماعيل نايف، والعلي، بدور خضر عبد العزيز. (٢٠٢٤). الإمارة الطاهرية في عهد الأمير عبد الله بن طاهر وعلاقتها بالخلافة العباسية: دراسة تاريخية 213–230هـ/828–844م. *مجلة أنساق للفنون والآداب والعلوم الإنسانية* .(١٤) ، https://mejsp.com/journals/public/researches/الإمارة-الطاهرية-في-عهد-الأمير-عبد-الله-بن-طاهر-وعلاقتها-بالخلافة-العباسية-(دراسة-تاريخية-213-230هـ---828-844م)

الرواشدة، عطا الله. (٢٠٢٢). النزاع على السلطة بين الدولة البويهية والخلافة العباسية في الربع الأخير من القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي. *دورية كان التاريخية* .(□□)٥٧(، ٤٠–٥٣ ، https://kan.journals.ekb.eg/article_296834_02637ec2a9b0320c3e2f6a944b4fc8d9.pdf

العامري، هيام عودة محمد. (٢٠٢١). الأزمات الاقتصادية خلال فترة النزاع بين الأمين والمأمون (193–218هـ/809–833م). *مجلة كلية التربية* الأساسية، ٢٧(١١٠)، ٧٩١–٨١٨. https://doi.org/10.35950/cbej.v27i110.5513

العبود، كاظم عبد الله عبود. (٢٠٢٥). ولاية العهد في زمن المأمون بين إنصاف آل البيت والخداع السياسي. *مجلة الكلية الإسلامية الجامعة* ، https://iu-juic.com/index.php/juic/article/view/3648 .(□)٨٣(

الغضنفري، صهيب حازم عبد الرزاق. (٢٠١١). الوزراء في العصر العباسي من خلال كتاب الفرج بعد الشدة للمحسن التنوخي. *مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية* https://doi.org/10.33899/berj.2011.Vol10.Iss1.38617 .(□□)١(، ٣٣٦–٣٥٤ ،

القبج، عامر أحمد. (٢٠١٨). إشكالية ولاية العهد خلال عهد الخليفة العباسي محمد المهدي (158–169هـ/775–785م): دراسة تحليلية نقدية. *مجلة الحضارة الإسلامية* https://asjp.cerist.dz/en/article/49867 .(□□)١(، ٤١٩–٤٤٨ ،

القدحات، محمد عبد الله. (٢٠٢٣). الخليفة الناصر لدين الله العباسي (575–622هـ/1179–1225م) وجهوده في توحيد الجبهة الداخلية. *مجلة الدراسات التاريخية* https://asjp.cerist.dz/en/article/216285 .(□□)٢(، ١٢٣–١٥٨ ،

القدحات، محمد عبد الله. (٢٠٢٥). الخلفاء العباسيون الأوائل (132–232هـ/750–847م) بين التمكين والتفكك في بنية الدولة. *Global Journal Al-Thaqafah*، https://doi.org/10.7187/GJAT122025-18 .(□□)٢(

القصير، هيلة بنت محمد بن علي. (٢٠١٦). أثر المصاهرة في تطور العلاقات بين الخلافة العباسية والدولة الطولونية خلال الفترة من 279–289هـ/892–902م. *عصور* https://asjp.cerist.dz/en/article/99135 .(□□)٢(، ١١٢–١٤٢ ،

اللهيبي، محمد عبد الله حسين. (٢٠١٩). استراتيجية الدعوة العباسية. *مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية* .(□□)١(، ١٢٧١–١٣١٠ ، https://search.mandumah.com/Record/1068029

بن شوش، مروان. (٢٠١٨). النزاعات السياسية في الدولة السلجوقية وآثارها في المشرق الإسلامي خلال القرنين (5–6هـ/11–12م). *حوليات التاريخ والجغرافيا* https://asjp.cerist.dz/en/article/44518 .(□)١(، ٦٠–٧٣ ،

حاجي، حسين علاوي. (٢٠٢٢). الفكر الاقتصادي للخليفة العباسي أبو جعفر المنصور (ت 158هـ/775م). *مجلة ديالى للبحوث الإنسانية* ، https://djhr.uodiyala.edu.iq/index.php/DJHR2022/article/view/2550 .(□)٩٣(

حزام، لطفي، وأولاد ضياف، رابح. (٢٠٢٥). علاقة السلطة بأهل السوق خلال العصر العباسي الأول (132–232هـ/749–847م). *مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية* https://asjp.cerist.dz/index.php/en/article/277361 .(□□)٢(، ٢١٤–٢٣٨ ،

حسن، علي حلو. (٢٠٢٤). الكتابة التاريخية في العصر البويهي ميزاتها وأنواعها (334–447هـ/945–1055م). *لارك*، (٣، الجزء الأول)، ٩٧٩–٩٩٧. https://doi.org/10.31185/lark.3729

حسين، نافع. (٢٠٢١). القرامطة وظهورهم على مسرح الأحداث وسقوطهم. *مجلة العلوم الأساسية*، (٣)، https://doi.org/10.31185/bsj.Vol3.Iss3.56

رميض، أحمد خضير. (٢٠١٤). الأحوال الاقتصادية والموارد المالية في عهد الخليفة العباسي المعتصم بالله (218–227هـ). *مجلة ديالى للبحوث الإنسانية*، (٦٤)، ١–٣٦. https://djhr.uodiyala.edu.iq/index.php/DJHR2022/article/view/2057

سعيد، عمر أحمد. (٢٠١٣). صراع قرامطة البحرين مع السلطة البويهية. *مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية*، (٤)، ٧٦١–٧٧٨. https://doi.org/10.33899/berj.2013.Vol12.Iss4.38312

سليمان، عواطف عجاج. (٢٠٢٦). التنافس على منصب امير الامراء وأثره في العصر العباسي الثاني (232–334هـ/847–945م). *مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية*، (٢)، ٦٢٠–٦٤٤. https://doi.org/10.32894/1992-1179.2026.169896.1366

شهد، صلاح عبد الحسن. (٢٠٢٦). الدولة البويهية وأثرها الاجتماعي والسياسي في العراق زمن العصر العباسي. *مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة ذي قار*، ١٦(١). https://jedh.utq.edu.iq/index.php/main/article/view/843

شيخ، فطيمة. (٢٠٢٥). الدعوة العباسية بين التنظيم والسريّة. *مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية*، (٦)، ٣٤٧٥–٣٤٨٦. https://doi.org/10.66026/fn2nhv41

صارم، وفاء بدر، وحمودي، شيرين سليم، وعمران، رشا. (٢٠٢٣). البريد في الدولة العباسية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية*، (١)، ١٧٣–١٨٨. https://search.mandumah.com/Record/1365830

صديقي، محمد الناصر. (٢٠١٥). المدارس النظامية نموذجا للتعليم المؤدلج في الحضارة الإسلامية. *مجلة كلية التربية–*، (٢٠)، ٢٥٩ ،

طاقة، رنا صلاح طاهر. (٢٠٢٤). آل الفرات ودورهم في العصر العباسي. *مجلة ضياء الفكر للبحوث والدراسات*، (خاص)، ٨٥–١٠٥. https://doi.org/10.71090/41w26g86

عباس، سعدون يونس. (٢٠٢٤). قرامطة العراق والشام وصراعهم مع الخلافة العباسية. *مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية*، (١)، ٣٢–٤٢. https://jh.uokut.edu.iq/index.php/jh/article/view/300

عباس، ندى موسى. (٢٠٠٩). المظالم في عهد الخلفاء العباسيين 132–656هـ/749–1258م. *مجلة الآداب*، (٩٠)، ٩٦–١٢٣. https://doi.org/10.31973/aj.v2i90.3566

عبد الجبار، عمر فلاح. (٢٠٢٣). نفوذ الترك على خلفاء بني العباس وأثره في قيام الإمارات المستقلة. *مجلة دراسات في التاريخ والآثار*، (٨٦)، ٣٠٩–٣٣٠. https://doi.org/10.65074/fe2p8a47

عبد الجبار، عمر فلاح. (٢٠٢٤). الإمارة الطولونية قيامها وسقوطها (254–292هـ). *لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية*، ١٦(١)، ٢١٧–٢٣٧. https://doi.org/10.31185/lark.Vol1.Iss52.3095

عبد الله، هزار خالد، وعبد الله، شفان ظاهر. (٢٠٢٦). موقف السلطة المركزية في الدولة العباسية تجاه المناطق الكوردية من الناحية السياسية والعسكرية خلال العهد البويهي (334–447هـ/945–1055م). *مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية*، (٦)، https://doi.org/10.66026/jrhfpf82

عبد، أفراح حامد، وعبد علي، عباس فاضل، وحسين، علي أحمد. (٢٠٢٢). بن مُقلة ودوره الإداري والسياسي في العصر العباسي. *مجلة كلية التربية*، (٤٧)، ٤٧٧–٤٨٨. https://doi.org/10.31185/eduj.Vol2.Iss47.3065

عبد، حسين هليب نجم. (٢٠٢٣). الدعوة العبّاسيّة من البداية حتى قيام الدولة (100–132هـ/718–750م) وموقف العلويّين منها. *مجلة أهل البيت عليهم السلام*، (٣٢)، ٣٣٨–٣٥٢. https://abu.edu.iq/research/articles/83463

عبيدات، عدنان عبد الله. (٢٠١٧). التنافس السياسي في الدولة العباسية بين التيارين الفارسي والعربي 170–187هـ/786–802م ولاية العهد أنموذجا. *مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية*. ١(□□)، https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJHR/article/view/1902

علي، عبد الخالق خميس، والزبيدي، غفران صالح حايف. (٢٠٢٣). أثر سونجاق في الغزو المغولي لبغداد. *مجلة ديالى للبحوث الإنسانية*، العدد الأول الخاص ببحوث مؤتمر الدراسات العليا، ٣١١–٣٢٧. https://djhr.uodiyala.edu.iq/index.php/DJHR2022/article/view/3877

علي، علي حسين. (٢٠٢٥). الجدل السياسي بين العناصر العربية وأبي مسلم الخراساني. *مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية*□□، ١٥(١، الجزء الأول). https://doi.org/10.32894/1992-1179.2025.20.01.01.10

علي، مروة موسى. (٢٠٢٦). انتهاكات حقوق الإنسان في الدولة البويهية الخلفاء العباسيين أنموذجًا (334–447هـ/945–1055م). *مجلة كلية التربية*. https://doi.org/10.31185/eduj.Vol64.Iss2.5041 .(□□)٢(، ٢٣٥–٢٤٦ ،

عيساوي، محمد. (٢٠١٧). العصر العباسي الثاني بين سلطة النفوذ التركي والزحف الزنجي (232–334هـ/847–946م). *المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية*. https://asjp.cerist.dz/en/article/142993 .(□)٣(، ٢٥–٣٩ ،

كسار، أحمد شهاب أحمد، وذياب، غازي فيصل صالح. (٢٠٢٤). أثر ولاية العهد على الحكم في العصر العباسي (132–656هـ/750–1258م). *مجلة المدارات العلمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*. ٢(□)، ٤٥٣–٤٨٤ ، https://almadarat.idrisi.edu.iq/index.php/madarat/article/view/97

مانع، علي حسين. (٢٠٢٦). دراسة نقدية في الكتابات التاريخية المتعلقة بتكوين الدولة والازدهار الفكري والتفكك السياسي في الخلافة العباسية خلال الفترة (750–1258م). *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث*. ٣(□□)، ١٠٢–١٠٨ ، https://doi.org/10.26389/AJSRP.N160426

محمد، محمد عبد الله، ومحمد، أكرم برهان. (٢٠٢٥). المفاوضات والاتفاقيات حول قضية ولاية العهد (132–198هـ/749–813م). *مجلة الدراسات التاريخية* والحضارية، ١٦(٦٩)، ٦٦٣–٦٩٢. https://iasj.mohesr.gov.iq/journals/journal/issue/18693

محمد، هند جاسم. (٢٠٢٥). تأثير الجواري في أتخاذ القرار السياسي في العصر العباسي الخليفة المقتدر بالله أنموذجاً (295–320هـ/907–932م). *مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية*. https://doi.org/10.66026/s4s0dz88 .(□□)٦(، ٣٣٠٣–٣٣٣٠ ،

محمد، وليد موسى إبراهيم. (٢٠٢٢). أزمة ولاية العهد بعد خلافة هارون الرشيد وتأثيرها على الصراع بين الأمين والمأمون 198–222هـ/813–837م. *مجلة البحوث العلمية*. https://search.emarefa.net/detail/BIM-1757057 .(□)١٦(، ٨٤–١٠٣ ،

مصطاف، ثامر نعمان. (٢٠٢١). إجراءات المسترشد بالله لإضعاف حُكم السلاجقة وأثرها على الخلافة العباسية (512–529هـ/1118–1134م). *مجلة آداب ذي قار*. https://doi.org/10.32792/tqartj.v2i34.178 .(□)٣٤(، ٢٤٠–٢٦٢ ،

ملحم، عادل أحمد. (٢٠٢٤). نظام الحكم في الخلافة العباسيّة في ظل النّفوذ التّركي (232–334هـ/847–946م). *المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*. https://doi.org/10.59735/arabjhs.vi27.703 .(٢٧) ،

نصر، عارف عبد الله. (٢٠٢٣). نكبة أبي أيوب المورياني: الوزير الأهوازي في ديوان الخلافة العباسية. *أسطور للدراسات التاريخية* ، https://doi.org/10.31430/gify7204 .(□)١٨(

وهم، كوثر مسلم. (٢٠٢٦). بناء بغداد سنة (١٤٥هـ). *مجلة كلية التربية* للبنات الجامعة العراقية، ١(٣٤). https://aiewj.aliraqia.edu.iq/index.php/aiewj/en/article/view/100

يحيى، أميمة قاسم. (٢٠٢٦). دور الجند الأتراك في سياسة العباسيين الداخلية: من (218هـ–656هـ). *مجلة دراسات في التاريخ والآثار* ، https://doi.org/10.65074/14npc233 .(□)١٠٠(

يوسف، هند محمد صالح، وياسين، جمعة عبد الله. (٢٠٢٥). الأزمات السياسية للخلافة العباسية ومعالجتها خلال العصر العباسي الأول (132–247هـ/749–861م). *مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية*□□، ١٥(١، الجزء الأول)، ٤٩٠–٥١٧. https://doi.org/10.32894/1992-1179.2025.20.01.01.16

Abbas, I. (1988). Barmakids. In *Encyclopaedia Iranica* (Vol. 3, pp. 806–809). https://www.iranicaonline.org/articles/barmakids/

Alsaraeh, B. M (2026). السياسة الدبلوماسية في الدولة العباسية خلال القرن الثالث الهجري: دراسة في الوسائل والتحديات. *مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية*، ٢(□□). https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJHR/article/view/15231

Bosworth, C. E. (1982). ʿAbbasid caliphate. In *Encyclopaedia Iranica* (Vol. 1, pp. 89–95). https://www.iranicaonline.org/articles/abbasid-caliphate/

Bosworth, C. E. (1986a). ʿĀreż. In *Encyclopaedia Iranica* (Vol. 2, pp. 393–394). https://www.iranicaonline.org/articles/arez-military-administrative-title/

Bosworth, C. E. (1986b). Army ii. Islamic, to the Mongol period. In *Encyclopaedia Iranica* (Vol. 2, pp. 499–503). https://www.iranicaonline.org/articles/army-ii/

Bosworth, C. E. (1995). Dīvān ii. Government office. In *Encyclopaedia Iranica* (Vol. 7, pp. 432–438). https://www.iranicaonline.org/articles/divan/divan-ii-government-office/

Bosworth, C. E. (2000). Saffarids. In *Encyclopaedia Iranica*. https://www.iranicaonline.org/articles/saffarids/

Ezzat, F. M., & Ibrahim, K. S. (2019). The ministry system in the Abbasid era was influenced by the ministry system in the Sassanid state (861–661 A.D./247–41 A.H.). *Twejer Journal*، *2*(4), 1035–1062. https://journals.soran.edu.iq/index.php/Twejer/en/article/view/129

Nagel, T. (1990). Buyids. In *Encyclopaedia Iranica* (Vol. 4, pp. 578–586). https://www.iranicaonline.org/articles/buyids/

Obayes, A *تافزا*. دراسة تاريخية: (334–232) الحركات السياسية في العصر العباسي الثاني (2025). ٢(□)، ٧–٢٠. https://asjp.cerist.dz/en/article/276846

Yarshater, E. (2004). Iran ii. Iranian history (2): Islamic period. In *Encyclopaedia Iranica* (Vol. 13, pp. 225–227). https://www.iranicaonline.org/articles/iran-ii2-islamic-period-page-1/

Yūsofī, Ḡ.-Ḥ. (1983). Abū Moslem Ḵorāsānī. In *Encyclopaedia Iranica* (Vol. 1, pp. 341–344). https://www.iranicaonline.org/articles/abu-moslem-abd-al-rahman-b/

Zarrinkub, A.-Ḥ. (1998). Esḥāq Tork. In *Encyclopaedia Iranica* (Vol. 8, pp. 598). https://www.iranicaonline.org/articles/eshaq-tork/